تصريح الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، خلال ترؤسه افتتاح أعمال الدورة العاشرة للمجلس الثوري لحركة فتح، يؤكد فيه على المضي في إجراء المصالحة الفلسطينية على أساس اعتراف كافة الفصائل بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني والقبول بالشرعية الدولية*

٢٠٢٢/١٢/٤

– الرئيس: نحن في مرحلة غاية بالدقة والصعوبة نتيجة للمتغيرات بالمنطقة والعالم
– لن نحيد عن حقوقنا وثوابتنا الوطنية مهما كانت الضغوط والتحديات
– ماضون في المصالحة على أساس اعتراف كافة الفصائل بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد لشعبنا والقبول بالشرعية الدولية

برئاسة رئيس دولة فلسطين محمود عباس، وبحضور قيادات وطنية وشخصيات اعتبارية ودينية، افتتح المجلس الثوري لحركة "فتح" أعمال دورته العاشرة، مساء اليوم الأحد، في مقر الرئاسة بمدينة رام الله.

كما حضر افتتاح الدورة التي عقدت بعنوان: "مقاومة الاحتلال والاستعمار الاستيطاني بكل الوسائل المشروعة، دورة شهداء المقاومة الشعبية والشهداء الدكتور جمال محيسن، واللواء فيصل أبو شرخ، واللواء صلاح التعمري، واللواء فاطمة برناوي"، أعضاء اللجنتين التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والمركزية لحركة "فتح"، ومجلس الوزراء.

ووضع سيادة الرئيس، الحضور، في صورة آخر المستجدات السياسية على صعيد القضية الفلسطينية، والتطورات السياسية، والعدوان والجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون بحق شعبنا الأعزل، والتي كان آخرها إعدام الشاب عمار مفلح في بلدة حوارة، ما يرفع عدد الشهداء منذ بداية العام الجاري إلى ٢١١ شهيداً.

وقال الرئيس: "نحن في مرحلة غاية بالدقة والصعوبة نتيجة للمتغيرات في المنطقة والعالم، ما يتطلب من كل أبناء شعبنا وقيادته في الوطن والخارج، والأمتين العربية والإسلامية، وكل مؤيدي القضية الفلسطينية، التكاتف والوحدة لمواجهة هذه المتغيرات".

حيث وضع سيادته خارطة طريق أمام الحضور، في ظل انسداد الأفق السياسي، من أجل مناقشتها واتخاذ مواقف موحدة لحشد الدعم العربي والدولي لقضية شعبنا، ومواجهة التحديات الراهنة، واتخاذ ما يلزم من قرارات لحماية حقوق شعبنا وثوابتنا.

---

* **المصدر:** دولة فلسطين، منظمة التحرير الفلسطينية
http://www.plo.ps/article/58307/

وتطرّق الرئيس إلى ما يجب القيام به في مواجهة الحكومة الإسرائيلية الجديدة التي يشارك فيها عتاة المتطرفين الإسرائيليون، الأمر الذي يستدعي تدعيم صمود شعبنا الذي هو الأساس في مواجهة هذه الفاشية التي نتوقع منها المزيد من الانتهاكات والعدوان والجرائم، والتي يجب أن نعمل جميعاً على مواجهتها وفضحها وإفشالها، بوحدتنا وصمود شعبنا، وتمسكنا بحقوقنا التي لن نحيد عنها مهما كانت الضغوط والتحديات.

وشدد الرئيس على تمسكنا بالثوابت الوطنية التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عام ١٩٨٨ والقرار الوطني المستقل.

وأكد سيادته أهمية العمل الدبلوماسي والسياسي والإعلامي في مواجهة الرواية الصهيونية الزائفة التي تتناقض مع الرواية الفلسطينية، التي يجب علينا التمسك بها ونقلها لأبنائنا وأحفادنا والأجيال القادمة باعتبارها تمثل تاريخنا وحاضرنا ومستقبلنا.

واستعرض سيادته الجهود المبذولة من أجل حشد الدعم العربي والدولي لحماية حقوق شعبنا وقضيتنا، والتي كان آخرها ما جاء في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومؤتمر بناء الثقة في آسيا، والذي عقد في كازاخستان، ومؤتمر القمة العربية الذي عقد في الجزائر الشقيق.

وقال سيادته إن القمة العربية، وافقت على جميع القرارات التي طلبتها دولة فلسطين، التي أكدت أهمية تشكيل وفد وزاري عربي للتحرك على المستوى الدولي، لفضح ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي وشرح روايتنا، والالتزام بتنفيذ مبادرة السلام العربية، وحشد الدعم لنيل المزيد من الاعتراف من قبل الدول الأوروبية بدولة فلسطين، ودعم الطلب الفلسطيني بالحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ والقرارين ١٨١و١٩٤، وأيضاً تفعيل شبكة الأمان العربية لمواجهة الحصار المالي المفروض علينا.

وقال سيادته "إننا سنواصل الانضمام للمنظمات الدولية والتوجه إلى الأمم المتحدة للحصول على العضوية الكاملة، ومطالبة الدول التي لم تعترف بفلسطين الاعتراف بها".

وبشأن المصالحة، أكد الرئيس المضي في إجراء المصالحة الفلسطينية على أساس اعتراف كافة الفصائل بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني والقبول بالشرعية الدولية، لأننا نريد حماية مصالح شعبنا.

وحول الوضع الداخلي، قال سيادته رغم كل ما نتعرض له من ضغوط ومعيقات ووجود الاحتلال هو الأصعب، إننا مستمرون في عملية بناء المؤسسات الفلسطينية على أساس سيادة القانون، ودعم دور القطاع الخاص في بناء اقتصاد وطني قادر على المنافسة والصمود.

وجدد الرئيس التأكيد على الالتزام بإجراء الانتخابات العامة الرئاسية والتشريعية باعتبارها الأساس لبناء منظومة سياسية قائمة على تبادل السلطة عبر صناديق الاقتراع، على ان تشمل جميع الأراضي الفلسطينية بما فيها مدينة القدس حسب الاتفاقات الموقعة برعاية دولية كما حصل في الأعوام (١٩٩٦، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦).

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/